دراسة تدعو لتحسين أداء السياسة المالية والنقدية

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة تحسين أداء السياسة المالية لأهميتها في تنشيط الادخار وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية.

وأكدت الدراسة أن السياسات النقدية والمالية تشكل إحدى الأدوات الفعالة التي تسخرها العديد من الدول مع بعض الأدوات والوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يتم تطوير النظم الائتمانية والنقدية ، وتطوير الرقابة على عرض النقود واستخدامه مع الائتمان في ظروف الاستقرار النقدي المحلي إلا من خلال السياسات النقدية والمالية..

كتب/ محمد راجح

وتشير إلى أن تتناول السياسة النقدية المسائل بإدارة ومراقبة عرض النقود واستخدامها في التداول ، سواء كانت نقود ائتمانية أو قانونية مع مراقبة الصرف الأجنبي تحقيقا لغايات معينة ، ويعالج إصدار العملة الرسمية أو النقود القانونية عن طريق التمويل بالعجز في الميزانية العامة كوسيلة من وسائل السياسة المالية.

وترى أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في تنشيط الادخار ، وتقليل فوارق الدخول بين الأفراد ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية ، ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأدوات وهي الضرائب والنفقات الحكومية التي تؤثر على توزيع الموارد في المجتمع ، وهذا يكون وفقا لعدة معايير من أهمها الكفاءة والمساواة ، وتختلف وجهات النظر حول اثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي للدولة حيث انه في ظل تدني مستوى الادخار والاستثمار فان العجز في الميزانية يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي.

وتشدد الدراسة حديثه في هذا الخصوص على أن ضعف الاقتصاد اليمني في القدرة على السيطرة والتحكم في العجز المالي للحكومة من أهم المشاكل الاقتصادية حيث تزايد حجم العجز منذ منتصف الثمانينات حتى عام ١٩٩٤ وكانت معدلات النمو لهذا العجز عالية اثر تحقيق الوحدة ، نتيجة لانشغال الحكومة في توحيد المؤسسات العامة للدولة الجديدة ، وقد شكل العجز حوالي (١٥ ٪) في المتوسط من الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣) ، ونتيجة لزيادة النفقات الجارية بشكل ملحوظ حيث بلغت (٨٠٪) من إجمالي النفقات في عام ١٩٩٤ ، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي ، وهذا يعني أن اتجاه الإنفاق العام على هذه الصورة هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ونتيجة لقصور الإنتاج في جميع القطاعات ، وخاصة في القطاعي الزراعي والأسماك ، فان العجز المالي ظهر خلال زيادة الطلب على الواردات ولذلك يمكن السيطرة والتحكم على العجز من خلال اتخاذ سياسة واضحة في حجم ونوعية التوظيف في المؤسسات العامة وتقليص الكم الهائل من المنتسبين في الوظائف الحكومية ، كما أن التوزيع القطاعي للنفقات خلال الفترة (١٩٩١ -١٩٩٣) يبين أن حوالي (٥٠٪) من إجمالي النفقات خصص للدفاع والأمن والإدارة العامة ، بينما كانت القطاعات الإنتاجية الأخرى تشكل نسبة ضئيلة لذلك لابد من زيادة مخصصات القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك من خلال سياسة الائتمان التي تمكن المنتجين الزراعيين والصيادين من الحصول على القروض التي يحتاجونها سواء كانت بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وتضيف: لابد من انتهاج سياسة لتخطيط التوظيفات الاستثمارية، وذلك لتقليص الاعتماد على تمويل الخطة للموارد الخارجية ، وهذا لا يكون إلا بحشد الموارد والإمكانيات المحلية ، من خلال زيادة استخدام الطاقات الإنتاجية ، وخاصة الزراعة والأسماك حتى يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي ، وبالتالي زيادة الدخل القومي ، ولكي تنجح سياسة التوظيفات الاستثمارية يلزم التأكد من الجدوى الاقتصادية لأي مشروع ، وما يمكن أن تحقق الفعالية للتوظيفات الاستثمارية ، وبتوفر منهاجية تربط بين مختلف القطاعات في المجالات الإنتاجية وغير الإنتاجية ، لتحقيق تنمية متناسقة بين مختلف مناطق الجمهورية بما يساعد على الاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية .

وبحسب الدراسة فإنه لن تستطيع الدولة تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي إلا بعد تقوية الهياكل الأساسية ، ويكون ذلك بتوفير الاستثمارات المطلوبة من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها ، وزيادة نصيب القطاع الزراعي (نباتي وحيواني) من إجمالي الاستثمارات ومن القروض والمساعدات حيث لا يزال نصيب هذا القطاع منخفضا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وطبقاً لخبراء فإن هناك حاجة خلال الفترة القادمة لتنفيذ حزمة واسعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تسريع جهود الإصلاح المالي في اليمن في إطار مصفوفة الإصلاحات الوطنية الشاملة.

وإجراء إصلاحات تشريعية وقانونية في مجال المالية العامة تستهدف تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة والحد من التهرب الضريبي ومواكبة المتغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين إدارة المالية العامة، فضلاً عن توسيع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في التنمية، وذلك من خلال إجراء إصلاحات جذرية في النظام الضريبي والجمركي ومراجعة وتعديل عدد من القوانين المتمثلة بالقانون المالي وقانون ضريبة المبيعات والجمارك والتعرفة الجمركية وقوانين الاستثمار وضريبة الدخل والخصخصة والدين العام.

دورات تأهيلية في مجالات الكهرباء والحاسوب بمحافظة عدن

عدن/ سبأ

بدأت بعدن أمس دورة فنية في مجال الفحص والتفتيش للعدادات الكهربائية لاستهلاك الطاقة، ينظمها فرع المؤسسة العامة للكهرباء بالتعاون مع كلية الهندسة بجامعة عدن.

وتهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب ٣٧ مهندسا وفنيا متخصصا مهارات فنية وتقنية عن الطرق المتبعة لعملية الفحص والتفتيش وترحيل البيانات عبر نظام الحاسوب للاستهلاك الفردي المنزلي والعام والخاص للمؤسسات الحكومية والخاصة.

وأوضحت ورقة قانونية قدمت إلى الدورة أن عددا من المخالفات في عملية السحب العشوائي والهروب من التسديد وتخريب العدادات تم ضبطها خلال الفترة الماضية.. مبينة أن مثل تلك الأعمال غير المسئولة ينتج عنها اشتعال الحرائق المفاجئة ولا يمكن السيطرة عليها.

وأكدت الورقة ضرورة القيام بالترشيد والفحص عبر العدادات والتفتيش الفني الذي يساعد المستهلك في توفير السلامة المهنية والتزامه بتسديد الفواتير والحد من عشوائية السحب للطاقة.

كما بدأت بعدن أمس دورة تدريبية في مجال الكمبيوتر والكوافير، ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " يو، ان، دي" بالتعاون مع صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن.

وتهدف الدورة على مدى ٥ أيام إلى تزويد ٣٧ امرأة من عدن ونازحات من محافظة أبين مهارات فنية وتقنية حول طرق وأساليب صيانة وتشغيل الكمبيوتر وإعداد البيانات والأرشفة وعملية النسخ والمتابعة والاطلاع على الأساليب الفنية الحديثة لفن الكوافير والمساحيق التجميلية والتقليل من استخدامها نظرا للمضاعفات السلبية التي تسببها على بشرة الوجه.

وسيتم خلال الدورة عرض أفلام وثائقية عن الطرق المتبعة في عملية صيانة وتشغيل وفتح مشاريع مدرة للدخل بما يسهم في تحسين أوضاع النساء معيشيا واجتماعيا .

حضر الدورة نائب مدير التأهيل والتدريب للبرنامج الألماني يو ان دي" سلوى منصر.

مؤشرات اقتصادية

البنك الآسيوي للتنمية يؤكد قدرة دول القارة على مقاومة التباطؤ الاقتصادي

سنغافورة/ سبأ

قال البنك الآسيوي للتنمية أمس "إن النمو الاقتصادي للدول الآسيوية سيتاثر بالتباطؤ في الولايات المتحدة، لكن هذا التاثير سيكون ضئيلا بالمقارنة مع ما حدث في ٢٠٠٨م".

وأوضح كبير الاقتصاديين شانغيونغ ري أمام الصحافيين أن النمو الاقتصادي "سيتباطأ بالتأكيد وبدأنا نلاحظ أصلا تباطؤا في الصادرات الآسيوية".

وأضاف أن "الوضع الحالي لا يقارن بأزمة ٢٠٠٨م ونعتقد أن النمو الاقتصادي حاليا متين ويتمتع بقدرة كافية على المقاومة لمواجهة التباطؤ في الدول المتطورة".

وكان البنك الآسيوي للتنمية الذي يتخذ من العاصمة الفلبينية مانيلا مركزا له قد أصدر تقديراته الأخيرة في مارس الماضي متوقعا نموا بنسبة ٧,٨٪ لمنطقة آسيا في ٢٠١٠م و٧,٧٪ للعام ٢٠١٢م.

وكانت آسيا استأنفت نموها الاقتصادي بعد انكماش ٢٠٠٨م الذي نجم عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي امتدت حتى ٢٠٠٩م.

ارتفاع الذهب إلى ١٩٠٠ دولار للأوقية

هونغ كونغ/ سبأ

سجل سعر الذهب أمس رقما قياسيا جديدا في مبادلات هونغ كونغ متجاوزا ١٩٠٠ دولار للأوقية الأونصة للمرة الأولى في تاريخه.

وبلغ سعر أوقية الذهب بالتعاملات في هونغ كونغ أمس بحسب بيانات رويترز ١٩١٥,٥٠ / ١٩١٤,٥٠ دولاراً للأوقية بعد بدء التعاملات بسعر ١٨٩٩ / ١٨٩٨ دولاراً للأوقية.

ويجسد ارتفاع الذهب المتواصل قلق المستثمرين على صحة الاقتصاد العالمي وأزمة الدين في منطقة اليورو والخشية السائدة في أسواق المال من عودة الانكماش إلى الاقتصادين الأمريكي والأوروبي اللذين يعانيان من أزمات ديون متفاقمة.